

قول أبي بكر الصديق رضي الله عنهما إلا أنه  
ثبت على قوله ولم يختلف عنه الرواية وقد  
روى عن عبيدة السلماني أنه قال حفظت  
عن عمر في الجرد سبعين قضية يخالف بعضها  
بعضاً وفي رواية أن عمر خطب الناس فقال  
هل رأي أحد منكم النبي صلى الله عليه وسلم  
قضى الجرد بشئ فقال رجل رأيته حكم للجرد  
بالسدس فقال مع من كان من الورثة قال  
لا أدري فقال لا أدريت ثم قام آخر فقال رأيته  
قضى الجرد بالثلث فقال مع من كان من الورثة  
فقال لا أدري فقال لا أدريت وعلى هذه  
الوتيرة شهر ثالث بال نصف وأربع بالجمع  
ثم إنه جمع الصحابة في بيت ليتفقوا في الجرد  
على قول واحد فسقطت حجة من السقف  
فتفرقوا من زعورين فقال عمر رضي الله عنهما  
تجمعوا في الجرد على شئ والدليل على ما اختاره  
أبو حنيفة ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما

الذوق

أنه قال الأئمة الله يزيد يجعل ابن الأبن ابناً  
ولا يجعل أب الأب أباً ومعناه أن الاتصال  
والقرب من الجانبين يكون على صفة واحدة  
فاذا مات الجرد قام ابن الأبن مقام الأب  
في حجب الأخوة فكذلك إذا مات ابن الأبن  
ينبغي أن يقوم أب الأب مقام الأب في حجبهم  
أيضاً وأعلم أن علياً وابن مسعود وزبير  
ابن ثابت رضي الله عنهم بعد انقائهم على  
تورث الأخوة مع الجرد اختفوا في كيفية  
القسمة فذهب علي إلى أنه يقاسم الأخوة  
مالم ينقص حصة من السدس فإذا كان  
معه أخوان لاب وام أو ثلاثة أو أربعة  
فالمقاسمة خير له وإذا كان خمسة فالمقاسمة  
والسدس سواً وإن كانوا ستة كان السدس  
خييراً وأيضاً بنوا العلات لا يعورون في القسمة  
عنده فإذا كان الجرد مع أخ لاب وام وأخ لاب  
كان المال نصفين بينه وبين الإخ من الأبن